14 أكتوبر 14 OCTOBER
www.14october.com
Email: 14october@14october.com
الخميس- الجمعة 6 - 7 أكتوبر 2011م - العدد 15284

منجزات الثورة ترقى إلى مستوى المعجزات.. ومسيرة صاعدة إلى ذرى الطموحات

علي عبدالله صالح

www.14october.com

أمراض القلب تحصد أرواح أكثر من (17) مليون شخص سنوياً

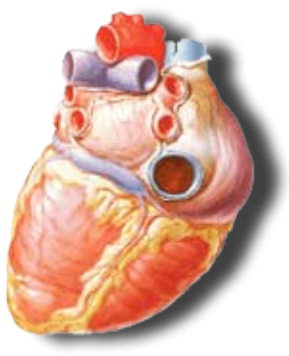

14 أكتوبر/ متابعات :

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الأمراض القلبية الوعائية بما في ذلك النوبات القلبية والسكتات الدماغية أهم الأمراض الفتاكة في العالم ، إذ تحصد أرواح 17.3 مليون نسمة كل عام.

وأضافت المنظمة في بيان نشرته على موقعها نهاية الأسبوع الماضي بمناسبة يوم القلب العالمي أن الغرض من يوم القلب العالمي هو إذكاء الوعي العام بكيفية الحد إلى أدنى مستوى من عوامل الخطر المرتبطة بتلك الأمراض عبر التحكم في الوزن وممارسة النشاط البدني بانتظام.

ولفت بيان المنظمة إلى أن الاتحاد العالمي لأمراض القلب يتولى بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تنظيم أنشطة في أكثر من (100) بلد وتشمل تلك الأنشطة توفير فحوص طبية وتنظيم مسيرات ومسابقات عدو ودورات للحفاظ على اللياقة البدنية ومحادثات عامة وعروض فنية ومنتديات علمية ومعارض وحفلات غنائية ومهرجانات ومباريات رياضية.

وفق تقرير حديث للبنك الدولي عن التنمية في العالم ..

فقدان (4) ملايين امرأة سنويا في البلدان النامية

المساواة بين الجنسين هدف إنمائي محوري ومن ضروب الذكاء الاقتصادي

أكد تقرير رئيسي حديث للبنك الدولي أن المساواة بين الجنسين تعد هدفاً إنمائياً محورياً في حد ذاتها، لكنها أيضاً ضرب من ضروب الذكاء الاقتصادي، فالبلدان التي تنجح في خلق فرص وأوضاع أفضل للنساء والفتيات يمكنها أن تزيد من الإنتاجية، وأن تحسن من المردود النهائي للأطفال، وتجعل المؤسسات المختلفة أفضل تمثيلاً للمواطنين كافة، وتوسع آفاق التنمية أمام الجميع.

عرض/ بشير الحزمي

ويرصد تقرير عن (التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية) ما تحقق من خطوات واسعة في تضييق الفجوات بين الجنسين، لكنه يظهر استمرار التباينات في العديد من المجالات.

وأسوأ هذه التباينات جميعاً هو ارتفاع معدل الوفيات بين الفتيات والنساء مقارنة بالرجال في البلدان النامية : فعلى مستوى العالم ككل، يقدر عدد وفيات الإناث عقب الولادة و «فقدان» البنات عند الولادة بنحو 3.9 مليون كل عام في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ولا يكتب لنحو خمسي هذا العدد أن يرين نور الحياة بسبب تفضيل الذكور والإناث، ويموت السدس في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين يموت أكثر من الثلث في سن الإنجاب، وهذه الخسائر في تزايد بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء لاسيما في البلدان الأشد تضرراً من تفشي الإيدز.

وقال رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت زوليك في بيان صحفي صدر من واشنطن وحصلت الصحيفة على نسخة منه «لابد لنا من تحقيق المساواة بين الجنسين.. وقد أتاحت مجموعة البنك الدولي خلال السنوات الخمس الماضية (65) مليار دولار لمساندة تعليم البنات، وصحة النساء، وزيادة قدرتهن على الحصول على الائتمان والأرض والخدمات الزراعية وفرص العمل ومرافق البنية التحتية، كان ذلك عملا ضخماً، لكنه لم يكن كافياً أو محورياً بما يكفي فيما نفعله، وإذا ما تطلعنا إلى الأمام فسوف تقوم مجموعة البنك الدولي بتعميم المساواة بين الجنسين في صلب عملها وإيجاد سبل أخرى لدفع هذه الأجندة قدماً بغرض الاستفادة من كامل إمكانيات نصف سكان العالم».

ويستشهد التقرير بأمثلة تظهر كيف يمكن للبلدان المعنية أن تحرز مكاسب من معالجة التباينات بين الرجال والنساء : فالمساواة في معاملة المزارعات وقدرتهن على الحصول على الموارد زادت من محصول الذرة بنسبة تتراوح بين 11 و 16 في المائة في ملاوي وبنسبة 17 في المائة في غانا.

وتحسين إمكانية حصول النساء على مستلزمات الزراعة في بوركينا فاسو زاد من إجمالي الإنتاج الزراعي للأسرة نحو 6 في المائة، دون أي موارد إضافية وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد كالأسمدة والأيدي العاملة بين النساء والرجال على قدم المساواة.

وطبقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة فإن تحقيق المساواة في قدرة المزارعات على نيل الموارد يمكن أن يزيد الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين (2.5) و (4) في المائة.

كما إن إزالة المعوقات التي تحول دون عمل النساء في مهن أو قطاعات معينة من شأنها أن تحقق تأثيرات إيجابية مماثلة، بتقليص الفجوة الإنتاجية بين العاملين من الذكور والإناث بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف وزيادة إنتاج العاملة الواحدة بنسبة تتراوح بين (3) و (25) في المائة في مجموعة واسعة من البلدان.

ويقول جاستن ييفو لين، كبير الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي وكبير نواب رئيس البنك لشؤون اقتصاديات التنمية «إن حرمان النساء والفتيات من اكتساب المهارات والمكاسب اللازمة للنجاح في عالم تسوده العولمة ليس خطأ فحسب، بل ضار أيضاً من الناحية الاقتصادية.. فاقتسام ثمار النمو والعولمة بالتساوي بين الرجال والنساء أمر بالغ الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية الرئيسية».

ويلفت التقرير الإنتباه أيضاً إلى أن العالم قد حقق تقدماً ملموساً في تضييق الفجوات بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة وأسواق العمل خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فقد زالت التباينات بين البنات والأولاد في التعليم الابتدائي في جميع بلدان العالم تقريباً، وفي مرحلة التعليم الثانوي يجري سد هذه الفجوات بوتيرة سريعة، حتى أنه في العديد من البلدان، ولاسيما في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي شرق آسيا، صار الصبية والشبان الآن هم المحرومون. وعلى مستوى البلدان النامية صار عدد البنات بالمدارس الثانوية يفوق الآن عدد الأولاد في 45 بلداً، وصار عدد الشابات يفوق عدد الشبان بالجامعات في 60 بلداً. ويمكن مشاهدة تقدم مماثل في مجال متوسط الأعمار حيث صارت النساء بالبلدان المنخفضة الدخل يعشن لا لسنوات أطول من الرجال فحسب، بل تزيد نحو 20 سنة في المتوسط عما كن عليه عام 1960م.

وفي الكثير أيضاً من أنحاء العالم تضيق الفجوات في نسبة مشاركة النساء في قوة العمل مع انضمام أكثر من نصف مليار امرأة إلى قوة العمل خلال السنوات الثلاثين الماضية.

ومن بين الفجوات الباقية انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس بين الفتيات في الفئات المحرومة، وانعدام المساواة في قدرة النساء على نيل الفرص الاقتصادية والدخل المادي سواء في سوق العمل أم في الزراعة أم في مشاريع العمل الحر، والاختلاف الكبير في التأثير بين النساء والرجال سواء في محيط الأسرة أم في محيط المجتمع.

ويؤكد التقرير أن هذه الأنماط من التقدم أو استمرارية الفجوات لها أهميتها البالغة لسياسات التنمية. فارتفاع الدخل يسهم في سد بعض هذه الفجوات، كما حدث في مجال التعليم، فمع التوسع في فتح المدارس وإتاحة المزيد من فرص العمل أمام الفتيات، يرى الآباء بوضوح مزايا تعليم بناتهم، ولكن كثيراً ما تتضافر الممارسات في الأسواق والمؤسسات (بما في ذلك الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالأعمال المنزلية ورعاية الأسرة) مع القرارات الأسرية لتسهم معاً في الإبقاء على التباينات بين الرجال والنساء، وفي هذا الإطار تظل فجوات الدخل بين الجنسين على حالها دون أي تغيير في الكثير من أنحاء العالم.

وينادي التقرير بالتحرك على أربعة محاور : 1) معالجة قضايا رأس المال البشري، مثل زيادة وفيات البنات والنساء والفجوات بين الجنسين في التعليم أينما استمر وجودها. 2) سد فجوات العائد والإنتاجية بين النساء والرجال. 3) إعطاء النساء مزيداً من القدرة على التأثير في محيط الأسرة والمجتمع. 4) الحد من توارث انعدام المساواة بين الجنسين من جيل إلى جيل.

وقالت آنا ريفينجا، المديرة المشاركة في التقرير عن التنمية في العالم «إن التركيز في السياسات العامة المحلية يظل الأساس لتحقيق المساواة بين الجنسين.. ولكي تكون هذه السياسات فعالة ينبغي لها أن تعالج الأسباب الجذرية للفجوات بين الجنسين.. وفيما يتعلق ببعض المشكلات، كارتفاع معدل وفيات الأمهات والحوامل، يتطلب ذلك تدعيم المؤسسات الخدمة. أما فيما يتعلق بغيرها من الفجوات، كما في حالة الافتقار إلى المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية، فلابد لهذه السياسات أن تعالج المعوقات المتعددة – سواء في الأسواق أو المؤسسات – التي تبقي النساء أسيرات للوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة والعائد المنخفض».

ويستلزم ضمان استدامة ما تحقق من تقدم في المساواة بين الجنسين أن يدعم المجتمع الدولي تدابير السياسات المحلية في كل من هذه المجالات ذات الأولوية، ويمكنه أيضاً أن يساند التدابير المستندة إلى الشواهد، وذلك بتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة توافر البيانات، والتشجيع على التعلم وتقييم الأثر. ويوصي التقرير بأن يركز صناع السياسات على أشد الفجوات رسوخا بين الجنسين، والتي لا تستطيع زيادة الدخل وحدها أن تعالجها. وبمعالجة أوجه القصور هذه يمكن تعظيم مردود التنمية، ويمكن لتغيير السياسات أن يحدث أقوى أثر.

وقال سودير شيتي، المدير المشارك في التقرير «باستطاعة شركاء التنمية أن يساندوا السياسات المحلية بأشكال شتى بزيادة التمويل، وتعظيم الابتكار، وتحسين علاقات الشراكة.. فالتمويل الإضافي للمياه النظيفة والصرف الصحي وخدمات رعاية الأمومة، على سبيل المثال، من شأنه أن يساعد البلدان الأشد فقراً، كما أن زيادة التجريب والتقييم المنتظم والبيانات المتاحة عن كل من الجنسين على حدة يمكن أن تدل على سبل تحسين قدرة النساء على النفاذ إلى الأسواق. ويمكن التوسع بشكل مثمر في علاقات الشراكة بحيث تشمل القطاع الخاص، وجماعات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية».

في ورقتها العلمية بعنوان (قضايا النوع الاجتماعي والسكان)

د. نورية حمد: النهوض بأوضاع المرأة اليمنية يحوز اهتماماً كبيراً من الدولة والقيادة السياسية

المرأة اليمنية ما تزال تعاني من الأمية والزواج المبكر والخصوبة العالية

صنعاء/ بشير الحزمي:

أوضحت الدكتورة نورية علي حمد عضو المجلس العلمي لمركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء في ورقة علمية لها أن المرأة في كل زمان ومكان كائن بشري حيوي ومهم وتتكامل في كل الأحوال والظروف مع الرجل وأنها منذ فجر التاريخ البشري تقوم بأدوار اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية مهمة وتعمل جنباً إلى جنب الرجل اباً واخا وزوجاً وابناً وزميلاً ولم تكن في يوم من الأيام سلبية أو متقاعسة في تنمية مجتمعاتها ولها إسهاماتها المتميزة في نشوء وتطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ.

وأضافت انه رغم ما كان يقع على المرأة من ظلم وجور وتخلف في مجتمعاتها إلا أنها ظلت على الدوام وما تزال تؤدي أدوارها في الحياة بمسؤولية كبيرة وقالت» إن هناك دوراً ايجابيا مهماً يسند إلى المرأة بالفطرة والطبيعة الإنسانية وبالضرورات الاجتماعية فقد جعل منها الله سبحانه وتعالى موضع الحمل والولادة وأما حنونا تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء وتعمل على رعاية أسرتها وفي هذا الدور الإنجابي يقف الرجل زوجاً وأباً إلى جانب المرأة ويقدم المساندة اللازمة لها وهذا الدور الإنجابي متكامل متساند بين الرجل والمرأة على حد سواء».

وأوضحت«أن المرأة تضطلع بدورها في الحياة الاقتصادية وتسهم في إنتاج السلع والخدمات، وفي تنمية مجتمعاتها وليس كما يعتقد بعضهم أن الدور الإنجابي هو من اختصاص المرأة، والدور الإنتاجي من اختصاص الرجل، فللمرأة إسهاماتها الاقتصادية والتنموية منذ أمد بعيد ويشهد لها التاريخ الإنساني بدورها في نشوء الزراعة وتطور الصناعة ومساندتها للرجل في العمل الزراعي في الريف وفي الحياة الاقتصادية عامة».

وأكدت أن للمرأة اليمنية شأنا كبيرا في بناء الحضارة اليمنية القديمة وقد عرف المجتمع اليمني الملكة والحاكمة في قومها « كبلقيس وأروى » وعرف الإنسانة المناضلة التي شاركت أخاها الرجل في نضاله ضد الرجعية والاستعمار وهي اليوم تشارك في نهضة المجتمع وتنميته .

ولفتت إلى أن المرأة في المجتمع اليمني ورغم ما عانته قديماً وحديثاً من ظلم وجور وتعسف ومن أوضاع اجتماعية وثقافية متخلفة إلا أنها اليوم تعيش اوضاعاً متقدمة.

وأشارت إلى أن أوضاع المرأة اليمنية وواقعها الاجتماعي والتنموي قد تبدلت وتغيرت كثيراً خلال حقبة زمنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود تقريباً فالمجتمع اليمني يشهد اليوم في جنباته المرأة المتعلمة تعليما عاليا ومتقدما والمرأة العاملة والطبيبة والمهندسة والمحامية والقاضية والأديبة والمعلمة والسياسية والوزيرة والدبلوماسية وقائدة الطائرة والعاملة في المصنع وغيرهن.

وقالت « إن النهوض بأوضاع المرأة اليمنية وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً يحوز اليوم اهتماماً كبيراً من الدولة والقيادة السياسية ومن مؤسسات المجتمع المدني».

و أوضحت« أن الاهتمام بالمرأة اليمنية وبتطور أوضاعها يتزايد اليوم في الجامعات وعلى مستوى البحث العلمي ففي بعض الجامعات اليمنية الحكومية تم إنشاء مراكز علمية بحثية متخصصة لدراسات المرأة ولدراسات النوع الاجتماعي وقضايا السكان وتشجع هذه المراكز الأبحاث في مجال المرأة والنوع الاجتماعي وذلك للاستفادة من نتائجها في تطوير أوضاع المرأة ودعم إسهاماتها التنموية في مجتمعها».

وأشارت إلى انه برغم ما يتحقق للمرأة اليمنية اليوم من تقدم وما تلاقيه من مساندة مجتمعية رسمية وشعبية إلا أنها ما تزال تعاني من بعض الخصائص السكانية والاجتماعية المتدنية التي تعيق مسيرتها في التطور حيث أن الأمية ما تزال منتشرة بين النساء وتصل احياناً إلى نسبة 76 ٪ أو أكثر في بعض المناطق الريفية كما تعاني من الزواج المبكر وعدم وجود تحديد لسن الزواج يلزم قانوناً، وهي أيضا عرضة للإنجاب المبكر والخصوبة العالية وفي بعض المناطق والأسر تحرم من التعليم لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية بالإضافة إلى جور العادات والتقاليد والنظم الثقافية ما يعني أنها بحاجة إلى مزيد من الدعم من أسرتها ومجتمعها.

وأشارت إلى أن التشريع المتطور يقود باستمرار إلى تقدم أوضاع المرأة في مجتمعاتها ويؤدي إلى مزيد من رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تمكين المرأة ودمجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كفل الدستور اليمني للمرأة حقوقاً متساوية كأخيها الرجل وكمواطن له حقوق وعليه واجبات تحدد في الدستور وفي القوانين وأن الدستور اليمني يستمد مضامينه من الشريعة الإسلامية الغراء وينطلق في تعامله مع المرأة من منطلق (النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون) ومن خلال الدستور ثم القوانين والتشريعات تكفل الدولة تكافؤ الفرص للجميع وتكفل للمرأة المساواة والعدالة والإنصاف كالرجل تماما وهناك تطور تشريعي وقانوني كبير يسير اليوم في صالح المرأة اليمنية.

ولفتت إلى أن الدستور والتشريعات الوطنية في بلادنا تسير متسقة مع الجهود والفعاليات الدولية من اتفاقيات وإعلانات ومواثيق كاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة بما يتوافق مع الثوابت الوطنية والدين الإسلامي الحنيف.

طبقاً لليونسيف ومنظمة الصحة العالمية

انخفاض وفيات الأطفال بحوالي (12) ألف طفل يومياً في عام 2010 مقارنة بعام 1990

صنعاء/.. الحزمي :

صرحت منظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية مؤخراً بأن عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض سنوياً من أكثر من 12 مليون طفل في عام 1990 الى نحو (7.6) مليون طفل في عام 2010، لدى إعلان احدث تقديرات المعدل العالمي لوفيات الأطفال.

وتظهر هذه الأرقام الجديدة انه بالمقارنة مع عام 1990، فإنه يتم إنقاذ حياة حوالي 12000 طفل يومياً.

وقد وجد تقرير سنوي عن وفيات الأطفال أنه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تضم أكبر عدد من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم، ازدادت سرعة انخفاض المعدل السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الضعف من نسبة (1,2) في المائة سنوياً بين عامي 1990 و 2000 إلى نسبة (2,4) في المائة سنوياً بين عامي 2000 و2010.

وقال أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونسيف في بيان صحفي نشر على موقع منظمة الصحة العالمية الأسبوع الماضي (إن الأنباء التي تفيد بأن معدل وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ينخفض بضعف السرعة التي كان عليها قبل عقد من الزمن تبين أننا نستطيع إحراز تقدم حتى في أفقر المناطق. لكننا لا نستطيع أن ننسى للحظة الحقيقة المخيفة بأن هناك نحو 21000 طفل يموتون يومياً من جراء أسباب يمكن الوقاية منها. أن تركيز المزيد من الاستثمارات في المجتمعات الأكثر حرماناً سيساعدنا على إنقاذ حياة المزيد من الأطفال، بسرعة أكبر وبشكل أكثر فعالية من حيث الكلفة).

وبين عامي 1990 و 2010، أنخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من الثلث، من (88) حالة وفاة لكل (1000) ولادة حية إلى (57) حالة.

وللأسف، لا يزال معدل التقدم هذا غير كاف لإحراز الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى الحد من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام 2015.

وقالت د. مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في البيان (يرتبط خفض معدلات وفيات الأطفال بعوامل عديدة، منها زيادة الحصول على خدمات الرعاية الصحية للأطفال حديثي الولادة، فضلا عن الوقاية والعلاج من أمراض الطفولة، وتحسين التغذية والتغطية بالتحصين والمياه والصرف الصحي، وهذا دليل على أن الاستثمار في صحة الأطفال هو شكل جيد لإنفاق الأموال، وإشارة إلى إننا بحاجة إلى زيادة وتيرة هذا الاستثمار خلال السنوات المقبلة.

وقد حدثت بعض أفضل التحسينات في البلدان التي يكون فيها الأطفال أكثر عرضة للمخاطر .. ومن أمثلة ذلك النيجر، حيث كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام 1990 يبلغ (311) لكل (1000) ولادة حية. وللتصدي لمشكلة المسافات الكبيرة التي تفصل في كثير من الأحيان بين السكان والمراكز الصحية، تم تطبيق إستراتيجية لنشر العاملين المدربين في مجال صحة المجتمع لإجراء تدخلات عالية التأثير في آلاف المراكز الصحية الجديدة في مختلف أنحاء البلاد. وفي عام 2010، كانت النيجر واحدة من خمسة بلدان أحرزت أكبر تخفيضات في المعدلات المطلقة للوفيات الإجمالية للأطفال دون سن الخامسة، إلى جانب ملاوي وليبيريا وتيمور ـ لشتى وسيراليون.

واتفقت د. تشان والسيد ليك على أن التزام الحكومات وتنفيذ الإستراتيجيات اللازمة للتغلب على المعوقات المحلية للوصول إلى الخدمات الأساسية والاستفادة منها هي عوامل حاسمة للنجاح.

ويظهر التقرير أن الأطفال الرضع وحديثي الولادة هم أكثر عرضة لخطر الوفاة، وأنه قد تم إحراز تقدم أقل بالنسبة لهاتين الفئتين العمريتين عن الأطفال دون سن الخامسة ككل. حيث تحدث أكثر من 40 في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة خلال الشهر الأول من العمر وأكثر من 70 في المائة من الوفيات خلال السنة الأولى من العمر.

وتعد التحسينات والتقدم مشجعة ـ ولكن لا تزال هناك فوارق صارخة، فلا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى موطناً لأعلى معدلات وفيات الأطفال، حيث يموت واحد من كل ثمانية أطفال قبل بلوغ سن الخامسة ـ وهذا يزيد 17 مرة عن المتوسط في البلدان المتقدمة (حيث تبلغ النسبة 1 من كل 143 طفلاً) وتأتي منطقة جنوب أسيا في المركز الثاني من حيث أعلى معدلات وفيات الأطفال حيث يموت طفل واحد من كل 15 طفلاً قبل بلوغ سن الخامسة.

وتتركز وفيات الأطفال دون الخامسة بشكل متزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب أسيا. وفي عام1990م، حدثت 69 في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخامسة في هاتين المنطقتين، وفي عام 2010، ازدادت هذه النسبة إلى 83 في المائة ، وقد حدث حوالي نصف إجمالي وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم في خمسة بلدان فقط في عام 2010 وهي: الهند ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان والصين.

ونشرت هذه التقديرات الجديدة في تقرير مستويات واتجاهات وفيات الأطفال في عام 2010، الصادر عن المجموعة المشتركة بين الوكالات لتقدير معدل وفيات الأطفال (Igme) التي تقودها اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وشعبة الأمم المتحدة للسكان.